

قاعة الرسائل

تعدد الجرائم وأثره في العقاب في الفقه الإسلامي وقانون الوضعي
رسالة مقدمة من

عبد العزيز فتحي عبد العزيز مرزوق

المعيد بكلية الحقوق جامعة القاهرة

وذلك لنيل درجة التخصص (الماجستير) في الفقه المقارن

الرسالة

الرسالة

٦٧٩

٦٧٠

إشراف

الأستاذ الدكتور / يوسف محمود عبد المحمود
رئيس قسم الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

الأستاذ الدكتور / محمد فتحي سرور
رئيس قسم القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة



T01-00031

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَدْ رَپَ زَوْفِي عِلْمًا

شكر وقدير

في سهل رسالتى أوجه بالشكر والتقدير والحمد
للستافين الحليين :

الأستاذ الدكتور / يوسف محمود عبدالمقصود

الأستاذ الدكتور / أحمد فتحى سرور

لقبول سياوتها للإشهاد على هذه الرسالة
وما جاور به على من علمها ووقتها - مما كان له
الفضل والكبير فى إنجازه عند العمل .
ويسر فى أن أقدم الشكر لى القائمين على مكتباتها
للذهر والفاخرة لما قدموه لى تيسيرها .

المقدمة :	١
المقدمة :	٢
الفصل التمهيدي :	٣
البحث الأول :	٤
البحث الثاني :	٥
البحث الثالث :	٦
الباب الأول :	٧
تعدد الجرائم في الفقه الاسلامي والقانون وصورة	٨
الفصل الاول :	٩
الاسلامي والقانون	١٠
البحث الاول :	١١
المطلب الاول :	١٢
أولا :	١٣
ثانيا :	١٤
المطلب الثاني :	١٥
والقانون	١٦
أولا :	١٧
ثانيا :	١٨
ثالث :	١٩
الافعال	٢٠
رابع :	٢١
البحث الثاني :	٢٢
تنفيذ احدى عقوباتها عليه (في الفقه الاسلامي) وقبل الحكم عليه نهائيا من أجل احداها (في القانون)	٢٣

٥٠	الفصل الثاني : صور تعدد الجرائم في الفقه الاسلامي والقانون
٥٢	المبحث الأول : التعدد المعنوي (الصوري) للجرائم
٥٢	المطلب الأول : ماهية التعدد المعنوي للجرائم في الفقه الاسلامي
٥٣	المطلب الثاني : ماهية التعدد المعنوي (الصوري) للجرائم في القانون
٥٥	التعدد المعنوي والظاهر بين النصصوص
٥٨	اشكال التعدد المعنوي
٦١	المطلب الثالث : تكيف حالة التعدد المعنوي للجرائم
٦١	الفرع الأول : تكيف الحالة لدى فقهاء الشريعة الاسلامية
٦٢	الفرع الثاني : تكيف الحالة في الفقه والقانون
	الوضعيين والقضاء
٦٤	مقارنات بين الفقه الاسلامي والقانون
٦٥	المبحث الثاني : التعدد الحقيقي (المادي) للجرائم
٦٥	المطلب الأول : التمييز بين حالة التعدد الحقيقي للجرائم والحالات الأخرى
٦٥	أولا : في الفقه الاسلامي
٦٨	ثانيا : في القانون
٧١	المطلب الثاني : أنواع التعدد الحقيقي للجرائم
٧٢	أولا : أنواع التعدد الحقيقي للجرائم في الفقه الاسلامي
٨٧	ثانيا : أنواع التعدد الحقيقي للجرائم في القانون المصري
٩٣	مقارنات بين الفقه الاسلامي والقانون
	الباب الثاني :
٩٥	أثر تعدد الجرائم بنوعيه (المعنوي والحقيقي) في العقاب في الفقه الاسلامي والقانون
١٠٣	الفصل الأول : أثر التعدد المعنوي للجرائم في العقاب في الفقه الاسلامي والقانون المصري

- المبحث الأول : أثر التعدد المعنوي للجرائم في العقاب في الفقه
الاسلامي ١٠٥
- الفرع الأول : التعدد المعنوي للجرائم ضد
النفس (قتل الواحد جماعة) ١٠٦
- الفرع الثاني : التعدد المعنوي للجرائم فيما دون
النفس ١١٤
- استثناء من القاعدة العامة في أثر التعدد المعنوي
للجرائم في العقاب ١٤٣
- المطلب الثاني : أثر التعدد المعنوي في جرائم الجسدود ١٤٧
- الفرع الأول : حالة السرقة من جماعة ١٤٧
- الفرع الثاني : قذف الواحد جماعة بكلمة واحدة ١٤٩
- المطلب الثالث : التعدد المعنوي للجرائم التعزيرية ١٥٦
- المبحث الثاني : أثر التعدد المعنوي للجرائم في العقاب في القانون ١٦١
- مقارنات بين أحكام الفقه الاسلامي والقانون والقضاء ١٦٧
- فيما يتعلق بأثر التعدد المعنوي في العقاب
- الفصل الثاني : أثر التعدد الحقيقي (المادي) للجرائم في
العقاب في الفقه الاسلامي والقانون ١٧١
- المبحث الأول : أثر التعدد الحقيقي للجرائم في العقاب في الفقه
الاسلامي ١٧٢
- المطلب الأول : أثر تعدد الجرائم التي هي من جنس واحد ١٧٢
- في العقاب وهي من جرائم الجسدود
- الفرع الأول : آراء الفقهاء في حتم تعدد الجرائم ١٧٣
- ذات الجنس الواحد
- الفرع الثاني : أدلة رأي الفقهاء وتعليلاتهم في
الاخذ بمبدأ تداخل العقوبات في حالة
تعدد الجرائم ذات الجنس الواحد .
- الفرع الثالث : أدلة القائلين بعدم التداخل ١٨٢
- الفرع الرابع : مسائل متعلقة بالجرائم المتعددة ذات
الجنس الواحد ١٨٤

- المطلب الثاني : أثر التعدد الحقيقي للجرائم في العقاب في الفقه ١٩٥
الاسلامى (من غير جرائم الحدود ذات الجنس
الواحد
الفرع الأول : أثر التعدد الحقيقي للجرائم الماسة ١٩٦
بحق الله تعالى خلاصا وهي من
اجناس مختلفة
الفرع الثاني : أثر التعدد الحقيقي للجرائم الماسة ٢٠١
بحق الآدمى خلاصا
الفرع الثالث : أثر التعدد الحقيقي للجرائم الماسة ٢١١
بحق الله تعالى وحق الآدمى معا
المبحث الثاني : أثر التعدد الحقيقي للجرائم في العقاب فى ٢٢٦
القانون المصرى
المطلب الأول : المبدأ العام فى أثر التعدد الحقيقي للجرائم ٢٢٧
فى العقاب فى القانون المصرى
المطلب الثاني : القيود الواردة على المبدأ العام فى القانون المصرى ٢٢٨
الفرع الاول : وضع حد أقصى للعقوبات المقيدة ٢٢٩
للحرية
الفرع الثاني : فى القيد الثانى لمبدأ تعدد العقوبات ٢٣١
(تطبيق مبدأ جب العقوبات)
الفرع الثالث : الآثار المترتبة على الأحكام السابقة ٢٣٧
فى القانون المصرى
المطلب الثالث : الاستثناءات من مبدأ التعدد الحقيقي للعقوبات فى ٢٣٩
القانون المصرى
مقارنات بين أحكام الفقه الاسلامى والقانون فيما يتعلق ٢٥١
بأثر التعدد الحقيقي للجرائم فى العقاب

الباب الثالث :

- ترتيب تنفيذ العقوبات المتعددة المحكوم بها ٢٥٧
الفصل الاول : ترتيب تنفيذ العقوبات المتعددة المحكوم بها ٢٥٨
فى الفقه الاسلامى
٢٥٨

٢٥٩	ترتيب تنفيذ العقوبات المتعلقة بحق الله تعالى	المبحث الأول :
	خلاصاً أو بحق الأدمى خلاصاً	
٢٥٩	ترتيب تنفيذ العقوبات المتعلقة بحق الله تعالى	المطلب الأول :
	خلاصاً	
٢٦٢	ترتيب تنفيذ العقوبات المتعلقة بحق الأدمى	المطلب الثانى :
	خلاصاً	
٢٦٣	ترتيب تنفيذ العقوبات المتعلقة بحق الله تعالى	المبحث الثانى :
	وحق الأدمى مجتمعاً	
٢٦٣	ألا يكون فيها قتلاً	المطلب الاول :
٢٦٦	أن يكون فيها قتلاً	المطلب الثانى :
٢٦٨	هل يوالى بين العقوبات عند تنفيذها أم يفرق بينها	
	وحكم اتباع هذه القواعد	
٢٧٤	ترتيب تنفيذ العقوبات المتعددة فى القانون المصرى	الفصل الثانى :
٢٧٧	مقارنات بين اتجاه الرأى فى الفقه الاسلامى	
	والقانون فيما يتعلق بمسألة ترتيب تنفيذ العقوبات	
	المتعددة	
٢٧٨		الخاتمة
٢٨٩		المراجع

مقدمة

باسمك اللهم ، والصلاة والسلام على من بعثته للخلق كافة ليبلغ
للناس ما نزل اليهم من تشريع يتلوا مع كل بيعة وكل عصر ، فيه صلاح
أحوالهم واستقامة أمرهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة - وعلى آله
وصحبه ومن سار على نهجه وأتبع شريعته الى يوم الدين . . . وبعد

فقد دفعني الى اختيار موضوع تعدد الجرائم ليكون محل دراستي
ففي هذا البحث. سبيان :

السبب الأول :

أن هذا الموضوع لم يحظ بالبحث الكافي من قبل الباحثين في الفقه
الاسلامي ومقارنته بالقانون الوضعي ، ويمكن أن أقول : أن هذا الموضوع
لم يتناوله أحد من الباحثين في الفقه الاسلامي المقارن في بحث
مستقل أحاط بكل جوانب النظرية. وأحكامها .

عكس الحال في الدراسات القانونية - فقد بحث هذا الموضوع
أكثر من باحث وكتبت فيه أكثر من رسالة علمية .

فكان لزاما على أن أتناوله في الفقه الاسلامي والقانون وأعد المقارنة
بين ما ورد في الفقه الاسلامي والقانون بصدده ذلك .

والسبب الثاني :

اختلاف الاتجاهات الفقهية القانونية في وضع نظرية في أثر تعدد
الجرائم في العقاب - وأدى هذا الى اختلاف الدول في اتباع سياسات
قانونية عديدة فيما يتعلق بذلك .

وظهرت النظريات الوضعية المتعددة والمتضاربة وتعرضت تلك النظريات
لانتقادات عديدة .

الأمر الذي دفعني الى أن أبحث هذا الموضوع في الفقه الاسلامي
لأرى كيف عولج - بكل جوانبه وأبعاده - من قبل فقهاء الشيعة الاسلامية .

حتى يمكن أن أقارن ذلك بما جاء في القانون .

وقد أثرت أن أضع هذا البحث جامعاً فيه شذات الموضوع ومناقشها
مختلف الآراء الفقهية ، حيث أتاول الآراء في الفقه الاسلامي وناقشها -
ثم أعقب ذلك بالآراء في القانون وناقشها ثم أعقد المقارنة بين ما ورد في الفقه
الاسلامي والقانون عقب كل فكرة أتاولها .

واعتمدت على المصادر الأصلية في الفقه الاسلامي وأصوله حيث كنت
أتبع الرأي في المذاهب الفقهية (المذهب الحنفي والشافعي والمالكي
والحنبلي) وكنت أتبع الرأي لدى ابن حزم الظاهري فيما يكسب أن
يكون قد تعرض له متعلقاً بموضوع هذا البحث .

واستعنت أيضاً بالمصادر الأصلية في تفسير القرآن الكريم والأحاديث
الشريفة التي ألجأ اليها مستدلاً على رأي أو مرجحاً لرأي كلما اقتضى
الأمور ذلك .

واعتمدت في الجانب القانوني - من هذا البحث - على ما ورد في
قهاء القانون في مصر بشأن ذلك ، وعلى أحكام محكمة النقض المصرية - القديم
منها والحديث حتى يستبين اتجاهها وما حدث فيه من تطور .

وحاولت أن أسلك في دراستي طريقاً منطقياً يتلاءم مع ترتيب الأفكار
وتسلسلها :

فهدأت بحثي بفصل تمهيدى يحتوى على ثلاثة مباحث :

البحث الأول : في مسألة تعدد الجرائم والمشكلة التي تثيرها .
والبحث الثانى : ذكرت فيه فكرة عامة عن الجادى والنظريات المختلفة فيما
يتعلق بأثر تعدد الجرائم في العقاب .
والبحث الثالث : تناولت فيه التطور التاريخى لمسألة تعدد الجرائم
في مصر منذ الفتح الاسلامى حتى الآن .
وأعقبته بثلاثة أبواب .

الباب الأول : في تعدد الجرائم في الفقه الاسلامى والقانون وصوره فى